المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/07/2015

التجديد

الهايج: أوضاع السجون بالمغرب مأساوية

3679/1-3

• سناء كريم

أكد أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن أوضاع السجون بالمغرب مأساوية، موضحا في كلمة له خلال تقديم الجمعية أمس بالرباط لتقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب عن سنة 2014، أن ذلك ما أجمعت عليه كل التقارير الرسمية وغير الرسمية، البرلمانية أو الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بالإقامة، حيث الاكتظاظ الذي يحول السجن إلى جحيم لا يطاق، أو من حيث التغذية والنظافة والفسحة والاستحمام.

وقال الهايج إن الجمعية تابعت أزيد من 30 حالة إضراب عن الطعام داخل السجون، من أجل مطالب وحقوق متضمنة في القانون المنظم للسجون والمعايير الأساسية الواردة في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

البقية ص: ③

الهايج: أوضاع السجون بالمغرب مأساوية

3678/1-2

وسجل الهايج أنه رغم مرور 4 سنوات عن صدور دستور فاتح يوليوز 2011، فالدولة لم تقم بأجرأة بعض فصول الدستور وإخراج بعض القوانين التنظيمية كتلك المتعلقة باللغة الأمازيغية.

وأشار الهايج إلى أن التعذيب لازال قائما رغم مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري، موضحا أنه بالرغم من النفي والإنكار من طرف الدولة فإن التقرير الذي ألقاه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان شهر يونيو يقر بوجود مجموعة من العوائق البنيوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب.

قضاة المغرب يحتجون أمام محكمة النقض بسبب "النيابة العامة«

هسبريس – إسماعيل عزام
الأربعاء 01 يوليوز 2015 - 05:00

قرّر الائتلاف المغربي للجمعيات المهنية القضائية تنظيم وقفة يوم الجمعة القادم أمام محكمة النقض، ورفع التعبئة بين صفوف جميع القضاة لخوض جميع الأشكال الاحتجاجية التي تضمن حقوق المواطنين في سلطة قضائية مستقلة، وذلك بسبب "الردة والانتكاسة الدستورية" اللتان ميّزنا مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

وأكد بلاغ صادر عن أربعة جمعيات يضمها هذا الائتلاف، وهي االوداية الحسنية للقضاة، نادي قضاة المغرب، الجمعية المغربية للنساء القاضيات، الجمعية المغربية للقضاة، أن المشروعين "لا يملكان مقومات سلطة قضائية حقيقية وفعلية مستقلة وكاملة"، وذلك بسبب "انعدام الاستقلال المؤسساتي والإداري والمالي للسلطة القضائية عن وزارة العدل وتبعية النيابة العامة لها".

وتابع البلاغ أنه بعد مناقشة مستفيضة للمشروعين، استحضر فيها الائتلاف "الائتلاف المرجعية الملكية بصفة الملك هو الضامن الاساسي لاستقلال السلطة القضائية، ومقتضيات دستور 2011، والتراكمات الإيجابية للمجتمع المدني والحقوقي المغربي ، والوثائق الدولية لاستقلال السلطة القضائية" فقد تبين أن المشروعين يتسمان كذلك بـ"ضعف الضمانات الفردية للقضاة وعلى رأسها إحداث هيئة قضائية ادارية عليا".

ولفت الائتلاف إلى أن المشروعين في صيغتهما الحالية، يخالفون" روح وجوهر الدستور والمساس بحق المواطن في سلطة قضائية مستقلة وبدور القضاء في حماية الحقوق والحريات وكفالة محاكمة عادلة تكرس دولة الحق والمؤسسات، باعتبار استقلال السلطة القضائية كل لا يتجزأ"، وذلك في ضوء "غياب مقاربة تشاركية حقيقية عند وضعهما وعدم التجاوب مع مقترحات الائتلاف".

"من أسباب تنظيمها لهذه الوقفة، هو التعبير عن موقفنا من رفض مطالب الأغلبية البرلمانية، عندما خلصت إلى ضرورة عدم استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل والحريات، رغم أن استقلال القضاء لا يمكن أن يتحقق إلّا باستقلال النيابة العامة عن كل أشكال السلطة التنفيذية" يقول عبد الحق العياسي، رئيس الوداية الحسنية للقضاة.

وزاد العياسي في تصريحات لهسبريس أن رجل السياسة ينظر إلى القضاء من خلال منظار سياسي، بينما أن الواجب هو النظر إليه من منطلق الوطنية، فـ"استقلال تام للنيابة العامة يكرّس القواعد الحقيقية للمحاكمة العادلة، ويضمن حق الحصول على محاكمة عادلة، كما أن هذه الاستقلالية أقرها النقاش الوطني حول إصلام منظومة العدالة، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وتابع العياسي أن القضاة جميعًا توحدوا من أجل تأكيد مطالبهم باستقلال النيابة العامة، متحدثًا أن آليات محاسبة رئيسها موجودة ولا تحتاج بالضرورة أن يكون هو وزير العدل والحريات، مشيرًا إلى أن القضاة سيطالبون بتحكيم ملكي إذا ما تمت المصادقة على هذه القوانين، وسيستمرون في احتجاجاتهم إلى حين الإنصات لمطالبهم.

http://www.hespress.com/societe/268702.html

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تتهم الدولة بارتكاب مزيد من الخروقات والإجهاز على الحريات سنة 2014

صورة من الندوة

ألف بوست–بديل – 1 يوليو، 2015

انتقدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي قدمته يوم الثلاثاء 30 يونيو الخروقات التي ترتكبها الدولة المغربية ضد حريات التعبير الاعلامي والسياسي. وتلتقي الجمعية في تقييمها مع مختلف الجمعيات الدولية بل وكذلك لدول حليفة للمغرب مثل الولايات المتحدة في تقريرها الأخير.

واستعرضت الجمعية مختلف الخروقات التي سجلها المغرب خلال سنة 2014. ومن ابرز المعطيات التي جاءت في التقرير تسجيل 251 حالة للاعتقال السياسي التي شملت مواطنين في مختلف جهات البلاد والتيارات السياسية والجمعوية وعلى رأسهم المدافعين عن حقوق الإنسان:

ومن أبرز الأسماء التي جاءت في التقرير، محاكمة معاد بلغوات ووفاء شرف وفؤاد بلبال وهند بحارتي ومحمد الدياني وسعيد الزياني الذي تعرض هذا الأسبوع لاعتداء جديد من طرف سلطات طنجة وحمزة هدي. وشددت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على توظيف الدولة المرغبية للقضاء في ملاحقة نشطاء المجتمع المدني.

واعتبرت الجمعية استمرار ممارسة الدولة المغربية للتعذيب، واستندت في هذا الصدد على معطيات صادرة عن تقارير الأمم المتحدة بل مؤسسات شبه رسمية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي اعترف بصعوبة القضاء على التعذيب.

كما أكد التقرير أن القضاء المغربي مستمر في تبييض الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق والحريات، من خلال الأحكام غير العادلة التي يصدرها في القضايا المتصلة بملفات ما يسمى بمعتقلي السلفية الجهادية، ونشطاء ونشيطات الحركة الطلابية وحركة 20 فبراير والنشطاء والنشيطات الصحراويين، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وفي سياق آخر، سجل تقرير الجمعية المغربية، استمرار تراجع تصنيف المغرب في سلم حرية الصحافة، مؤكدا تعرض عدد من الصحافيين للاعتداء الجسدي، أثناء أداء مهامهم؛ حيث تعرض الصحفيين خالد بورقية وإبراهيم كورو وهشام بوحرورة وياسر مختوم وياسر أروين للاعتداء الجسدي والسب والشتم...، بينما برزت على السطح المتابعات القضائية لعدد من الصحفيين ومتابعتهم باللجوء إلى القانون الجنائي، بدل قانون الصحافة، للنيل منهم ولجم أصواتهم ومنهم حميد المهدوي – عبد الله الدامون – محمد الرسمي – توفيق بوعشرين– عمر المزين.... كما استمرت متابعة الصحفي "علي أنوزلا" واعتقال الصحفي " مصطفى الحسناوي " رغم قرار الفريق الأممي حول الاعتقال التعسفي.

من جهة أخرى، وفي ما يخص حرية المعتقد، أشار التقرير إلى أن الدولة المغربية على فرض وحدة العقيدة ووحدة المذهب (الإسلام السني، والمذهب المالكي) في جميع مناحي الحياة العامة، مما يجعل المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي بالمغرب يتميز عموما برفض ونبذ المختلفين دينيا ومذهبيا، وترويج خطاب التحريض على الكراهية والعنف ضدهم، كما هو الحال بالنسبة للمغاربة المسيحيين أو المسلمين الشيعة أو البهائيين، إضافة إلى استعمال القضاء في ذلك (محاكمة المواطن محمد بلدي نموذجا).

وفي قطاع الصحة أورد االتقرير أن المغرب يعد من بين الدول التي تعاني من خصاص كبير في الموارد البشرية، سواء على مستوى الممرضين أو الأطباء، إضافة إلى خصاص مهول في الأجهزة.

أما على مستوى قطاع التعليم، أكدت الجمعية أنه وباعتراف المسؤولين عن القطاع، واستنادا إلى تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي الصادر في يونيو 2014، فإن وضع التعليم في المغرب مأساوي، يجعله يتبوأ مراكز مخجلة على الصعيد الدولي وحتى على الصعيد الإقليمي. كما اعترفت الدولة، على أعلى مستوياتها، بفشل كل المخططات في المجال، وبالأزمة الخطيرة لقطاع التعليم، رغم ما التهمته تلك المخططات من ميزانيات ضخمة.

وبالنسبة للحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، فقد سجل التقرير، أن ترسيم اللغة الأمازيغية ظل معطلا بسبب رهنه بقانون تنظيمي، كما أشار المصدر ذاته إلتخلي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن دوره في متابعة تنفيذ الاتفاقيات التي أبرمها مع مختلف القطاعات ذات الصلة، عدم تنفيذ وزارة

الاتصال ما جاء به دفتر التحملات الخاص بالقنوات التلفزية والقاضي ببث ما يقل عن 30% من البرامج باللغة الأمازيغية، إضافة إلى تحريف أسماء الأماكن الجغرافية، وأخيرا الصعوبة والعراقيل التي يجدها المواطنون والمواطنات في ولوج العدالة والإدارات العمومية بسبب عدم إدراكهم للغة العربية والفرنسية.

وتعتبر الجمعية المغربية بسبب مواقفها من الضحايا الرئيسيين للدولة المغربية التي تشن عليها حملات إعلامية وسياسية. ويأتي مضمون تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان متفقا مع التقارير الدولية مثل أمنستي أنترناشنال بل وحتى مع الدول الحليفة للمغرب مثل تقرير الخارجية الأمريكية الصادر الأسبوع الماضي.

http://alifpost.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7-4

التقرير السنوي للجمعية يحذر من عودة التحكم و التسلط بالمغرب

أضيف في 30 يونيو 2015 الساعة 29 : 13

اعتبر احمد الهايج رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ان هناك مؤشرات سلبية للعودة القوية للتحكم و التسلط بالمغرب و اعتماد المقاربة المخزنية. و اعتبر الهايج خلال تقديم التقرير السنوي للجمعية صباح الثلاثاء بالرباط، ان الدولة استغلت مناخ انتكاسة الربيع العربي و عودة الاستبداد في المنطقة و الصراعات و تنامي الإرهاب الاعمى ، لكبح جماح الحقوق و الحريات ، في وقت أصبح فيه المجتمع المدني رغم مجهوداته غير قادر على المقاومة.

و اعتبر التقرير السنوي للجمعية أن أهم ما ميز ويميز الواقع الراهن لحقوق الإنسان بالمغرب، هو التراجع الخطير في مجال الحريات والحقوق الأساسية، الذي جاءت تقارير منظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وتقارير الهيئات الوطنية من منظمات وائتلافات غير حكومية لحقوق الإنسان، لتؤكد من خلال رصد مظاهره على طبيعة السلوك القمعي الذي تنتهجه الدولة المغربية في التعاطي مع الحقوق المتعلقة بحرية التعبير والصحافة والتجمع والتنظيم والتظاهر السلمي، واستعمال الفضاءات العمومية والخاصة لتنظيم أنشطة حقوقية أو نقابية أو سياسية، في خرق سافر للقانون المغربي، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ هذا بالإضافة للتقرير الذي تقدم به رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة رسمية أمام البرلمان، الذي وقف فيه على العديد من الانتهاكات، وأساسا منها إفراط القوات العمومية في استعمال القوة اتجاه المتظاهرين التي أدت إلى حالتي وفاة، وما إلى غيرها من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان؛ وهو ما يشكل إجهازا على المكاسب الجزئية، التي راكمتها الحركة الحقوقية والديمقراطية المغربية على امتداد العقود الماضية، يضع الدولة في تناقض أمام التزاماتها الدولية، بموجب الاتفاقيات والبرتوكولات المصادق عليها، وبمقتضى شغل المغرب لعضوية مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

و لم يخل التقرير من نقد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتبر التقرير أن الاخير يتسم بعدم استجابته الكاملة، من الناحية التنظيمية، لمبادئ باريس، و لم يستثمر بعد كل الصلاحيات المخولة له، لمتابعة ورصد الانتهاكات الجارية، الماسة بالحقوق المدنية والسياسية وبحقوق الفئات، ولم يقف الموقف الحازم، كما يوجب عليه وضعه ذلك، لاسيما في مواجهة الاعتداءات والتضييقات التي تطال الحركة الحقوقية والمحاكمات المطبوخة، التي ما انفك يتعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان، بل وما لوحظ عليه أحيانا من انزياح عن الحيدة وتماهٍ مع خطاب الدولة؛ وبالرغم من هذا، فإن ما قام به من خطوات في إطار إصدار التقارير الموضوعاتية، والتقرير المقدم أمام أعضاء البرلمان، الذي أقر بوجود تجاوزات وانتهاكات لحقوق الانسان وصلت حد المس بالحق في الحياة بآسا وآسفي، ليعتبر أمرا ايجابيا، وينبغي أن يعزز بتفعيل التوصيات المرفقة بهذه التقارير، من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب.

نفس التقد نالته المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان التي بقيت حسب التقرير حبيسة تنسيق مشاركة المغرب في التظاهرات والملتقيات والاجتماعات الإقليمية أو الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وإنجاز التقارير الحكومية الأممية، مع سعي ملحوظ إلى حجب واقع انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب؛ وهو ما يفسر الإقصاء المستمر للجمعية من حضور المنتديات الدولية والآليات الأممية وضمنها مجلس حقوق الإنسان.

التقرير السنوي للجمعية، حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تابعتها على مستوى مكتبها المركزي وفروعها المحلية خلال سنة 2014، أعدته الجمعية بناء على ما استجمعته من قضايا ومعلومات بالرصد المباشر للانتهاكات من طرف فروعها في مختلف المدن والمناطق (93 فرعا، ولجنتان تحضيريتان

لتأسيس فروع جديدة، و10 فروع جهوية، إضافة إلى أربعة فروع بالخارج)، أو من خلال ما تنشره وسائل الإعلام بصفة عامة، وكذلك من خلال التقارير الوطنية والدولية الرسمية وغير الرسمية وعدد من نتائج وخلاصات الندوات الدراسية. كما أن هذا التقرير يتضمن وضعية مختلف أصناف الحقوق التي واكبتها الجمعية خلال سنة 2014، حسب مجموعة من المجالات، وهو لا يدعي حسب معديه تغطية كافة الانتهاكات الممارسة ضدها، بوصفها حقوقا للإنسان، إلا أنها كافية لرسم صورة عامة لسلوك الدولة في هذا المجال، ومدى احترامها للحقوق والحريات التي التزمت بها وطنيا ودوليا.

http://zoompresse.com/news7248.html

AMDHتجلد مجلس الصبار ومندوبية الهبة من جديد

عبد المجيد أميايالثلاثاء 30 17:45-06-2015

وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان انتقادات لاذعة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، معتبرة أنهما ماراسا الرقابة على أنفسهما، ولم يكونا في حجم الانتظارات.

وجاء في التقرير السنوي للجمعية، الذي قدمته، اليوم الثلاثاء بالمقر المركزي للجمعية، أن المجلس المحدث في مارس 2011، لم يستجب من الناحية التنظيمية لمبادئ باريس، و"لم يستثمر بعد كل الصلاحيات المخولة له، لمتابعة ورصد الانتهاكات الجارية، الماسة بالحقوق المدنية والسياسية وبحقوق الفئات، ولم يقف الموقف الحازم، لاسيما في مواجهة الاعتداءات والتضييقات، التي تطال الحركة الحقوقية"، تقول الجمعية.

وأضاف التقرير أنه على الرغم من أنه "لوحظ على المجلس أحيانا انزياح عن الحيدة وتماهٍ مع خطاب الدولة"، فإن الجمعية اعتبرت أن ما قام به من خطوات في إطار إصدار التقارير الموضوعاتية، والتقرير المقدم أمام أعضاء البرلمان، الذي أقر بوجود تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، وصلت إلى حدود المس بالحق في الحياة بآسا وآسفي، "يعتبر أمرا إيجابيا، وينبغي أن يعزز بتفعيل التوصيات المرفقة بهذه التقارير، من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب"

وبخصوص المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، قالت الجمعية إنها أُعتمدت في أبريل 2011، كهيأة حكومية تابعة للوزير الأول، مهمتها التعاون والتنسيق مع الهيآت المعنية بالسياسات الحكومية في مجال الدفاع وتدعيم حقوق الإنسان، غير أن خطواتها والاجراءات التي اتخذتها "بعيدة عن تدعيم احترام حقوق الإنسان في مجال تطبيق السياسات العامة بالمغرب"، يقول تقرير الجمعية. وأضاف أنها تبقى "حبيسة تنسيق مشاركة المغرب في التظاهرات والملتقيات والاجتماعات الإقليمية أو الدولية، المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وإنجاز التقارير الحكومية الأممية، وتسعى إلى حجب واقع انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب، وهو ما يفسر الإقصاء المستمر للجمعية من حضور المنتديات الدولية والآليات الأممية وضمنها مجلس حقوق الإنسان"، تضيف الجمعية.

أما توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، فأكدت الجمعية في تقريرها أنه على الرغم من مرور أكثر من 9 سنوات على مصادقة الملك على التقرير الختامي لها، في 06 يناير 2006، وحديثه في خطاب 9 مارس 2011 عن دسترة توصياتها، فإن أهم وأغلب التوصيات الصادرة عنها "لم تعرف طريقها إلى التنفيذ"، ومن ضمنها، بحسب الجمعية، "ما لا يتطلب سوى الإرادة السياسية من قبيل الاعتذار الرسمي والعلني للدولة، وعدم التكرار، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومكافحة الإفلات من العقاب، وترشيد الحكامة الأمنية والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات".

http://www.alyaoum24.com/325544.html

تقرير: تراجع حقوق الإنسان في المغرب العام الماضي

2015-07-01

قالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن أوضاع الحريات والحقوق الأساسية في البلاد شهدت تراجعا العام الماضي، واتهمت السطات بانتهاج سلوك "قمعي" فيما يتعلق بحرية الصحافة والتظاهر السلمي.

وقال التقرير إن أكثر من 250 شخصا ألقي القبض عليهم لأسباب سياسية، وفي مقدمتهم المدافعون عن حقوق الإنسان.

وترفض السلطات المغربية عادة هذه التقارير الحقوقية وتقول إنها تبالغ في تقييم الأوضاع.

وعلق الرئيس السابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان محمد النشناش على التقرير قائلا إن السلطة كانت مستهدفة من قبل منظمات حقوقية العام الماضي وإن المغرب، برأيه، شهد تطورا إيجابيا في مجال الحقوق.

التفاصيل عن هذا الموضوع في تقرير مراسل "راديو سوا" في الرباط أنس عياش:

وبحسب التقرير المنشور على الصفحة الرسمية للجمعية، فقد شهد عام 2014 مصادقة البرلمان على عدد من القوانين وفي مقدمتها مشروع قانون العدل العسكري الذي لا يزال يتضمن عقوبة الإعدام، وهو ما رأى التقرير أنه "يتجاهل" مطالب الحركة الحقوقية.

وتضمن التقرير انتقادات لـ"عدم توفر الضمانات الدستورية" لإقرار الحقوق والحريات مثل تجريم التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.

وانتقد أيضا "عدم تكريس" الدستور "للمساواة الفعلية بين النساء والرجال".

وأشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "لم يستثمر بعد كل الصلاحيات المخولة له لمتابعة ورصد الانتهاكات الجارية الماسة بالحقوق المدنية والسياسية وبحقوق الفئات".

وقال إن التعذيب لا يزال "ممارسة اعتيادية للأجهزة الأمنية"، ووصف أوضاع السجون بأنها "مأساوية"، وأشار إلى مشكلات تعيق عمل القضاء.

ورصد التقرير وجود انتهاكات للحق في التجمع والتنظيم والاحتجاج، وحرية المعتقد بفرض وحدة العقيدة ووحدة المذهب في جميع مناحي الحياة العامة.

ورأى أن المغرب يتبوأ مراكز "مخجلة" على الصعيد الدولي وحتى على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالحق في التعليم.

المصدر: "راديو سوا" والجمعية المغربية لحقوق الإنسان

http://www.alhurra.com/content/new-report-human-rights-morocco/274320.html

الهايج: أوضاع السجون بالمغرب مأساوية

01.07.2015 11 - 07hأخر تحديث 01.07.2015 h1312

المفضلة شارك

سناء كريم

Mail

المزيد

أكد أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن أوضاع السجون بالمغرب مأساوية، موضحا في كلمة له خلال تقديم الجمعية أمس بالرباط لتقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب عن سنة 2014، أن ذلك ما أجمعت عليه كل التقارير الرسمية وغير الرسمية، البرلمانية أو الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بالإقامة، حيث الاكتظاظ الذي يحول السجن إلى جحيم لا يطاق، أو من حيث التغذية والنظافة والفسحة والاستحمام.

وقال الهايج إن الجمعية تابعت أزيد من 30 حالة إضراب عن الطعام داخل السجون، من أجل مطالب وحقوق متضمنة في القانون المنظم للسجون والمعايير الأساسية الواردة في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وسجل الهايج أنه رغم مرور 4 سنوات عن صدور دستور فاتح يوليوز 2011، فالدولة لم تقم بأجرأة بعض فصول الدستور وإخراج بعض القوانين التنظيمية كتلك المتعلقة باللغة الأمازيغية.

وأشار الهايج إلى أن التعذيب لازال قائما رغم مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري، موضحا أنه بالرغم من النفي والإنكار من طرف الدولة فإن التقرير الذي ألقاه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان شهر يونيو يقر بوجود مجموعة من العوائق البنيوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AC-%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9/

"الداعشية" تهدد استقرار المغرب وتساكن المغاربة – أحمد نشاطي

تداول رواد موقع التواصل الاجتماعي صور وأخبار الاعتداء الهمجي، الذي تعرض له شاب مثلي في شارع الحسن الثاني بفاس، اليوم الثلاثاء، من قبل عشرات الشباب المهيّج، وتواصل الاعتداء بالضرب والركل دون أي رحمة، مما كان سيعرض الشاب المثلي لموت محقق، قبل أن تصل إلى عين المكان دورية أمنية، تمكنت من إنقاذه من ضربات المعتدين.

ولوحظ أن بين الشباب المهيج كان هناك ملتح، وأن الهيجان وصل إلى مدخل عمارة، حيث توجد قيسارية الشرايبي، التي احتمى بها المثلي، ورغم أن أحد رجال الأمن حاول الوقوف في وجه المهاجمين، إلا أن التهييج كاد يتعداه ويحدث ما لا يحمد عقباه، ما اضطر الأمني إلى إشهار سلاحه الوظيفي للحيلولة دون حدوث جريمة دموية محققة.

بيد أن ما لوحظ، من خلال وقائع هذا الاعتداء، أن المعتدين بقوا بمنأى عن أي متابعة، وبالتالي عن أي عقاب، تماما مثلما حدث في قضية فتاتي إنزكان، حيث أفلت المعتدون، والمتحرشون، من أمام الأمن، والشرطة القضائية، ومن النيابة العامة، التي حولت الضحيتين إلى مذنبتين، وأصبحا هما من تتابعهما المحكمة!!!

في محاولة قتل شاب فاس، كان بين الجمهور الهائج ملتح، يهيّج المعتدين، ويوجههم لتغليض الضرب، ويصرخ فيهم: "قتلو ليهودي"!!! تماما مثل ما جرى في حالة فتاتي إنزكان، إذ ظهر ملتحون، وشرعوا في تهييج الشباب، وتحريضهم على "قتل المنكر"!!!

المسألة تبدو أخطر من مجرد اعتداءين منفلتين، المسألة تتجه إلى أن تكون حالة عامة، تهدد استقرار المغرب وتساكن المغاربة...

هناك متهم يجب البحث عنه والقبض عليه ومحاكمته بهذه التهمة "تهييج الناس لتهديد استقرار المغرب وتعايش المغاربة"...

وهذا المتهم خطير جدا لأنه مسؤول أيضا على تنامي مظاهر العنف والإرهاب في محيطنا الإقليمي، وما جرى في تونس والكويت، وحتى فرنسا، علامة فارقة في هذا الوضع، الذي يعتبر انعكاسا لتوسع متدرج لما يمكن أن نسميه "خارطة التغطية الإيديولوجية للفكر الإرهابي"، في عموم المنطقة، بحيث اتخذ هذا التوسع، في بلادنا، منحى مخاتلا، مثل "الثعلب الذي يظهر ويختفي"، حتى لا يثير الانتباه إليه في عملية اختراق الدولة والمجتمع...

اختراق الدولة من خلال التأثير على مؤسسات، مثل ما وقع في حالة المثليين، اللذين ألقي عليهما القبض في ساحة ضريح محمد الخامس، إذ مارست وزارة الداخلية، في بلاغ رسمي، عملية تشهير إجرامية، بالصور والأسماء الكاملة، ضد المعنيين، مما يشكل تهديدا فعليا لسلامتهما وحياتهما...

اختراق المجتمع (والدولة أيضا) يظهر بشكل حثيث، ويتخذ العديد من الأشكال، وفي عدد من الواجهات، من قبيل محاولات دس توجهات ومفاهيم متطرفة في المناهج والامتحانات الدراسية، كما لاحظنا أخيرا، لكن أخطر مثال على على هذا الاختراق نجده في القانون الجنائي، الذي يمس مختلف مناحي حياة المغربي الخاصة والعامة، في البيت والأسرة والشارع والمدرسة والعمل، وفي كل شيء، حيث جرى تلغيم المشروع الذي أعده وزير ملتح، في دهاليز حزب ملتح، بمقتضيات توفر تربة خصبة لتنامي "خارطة التغطية الإيديولوجية" لفكر العنف والتطرف والإرهاب.

ليست هذه مبالغة، دعونا نذكركم بالمواجهة، التي كانت حدثت، شهر ماي المنصرم، بين بنكيران والصبار، خلال ندوة حول مسودة مشروع القانون الجنائي، مواجهة عكست وجود خلاف بنيوي يمس العقلية والتفكير والقيم والمبادئ لمنظومتين على طرفي نقيض: بين من يذكي نوازع الانتقام والثأر، وبين من يرفع شعارات القيم الكونية لحقوق الإنسان، التي تقدس الحياة، وتحرم حرمان الإنسان، أي إنسان، من أسمى حق وهو الحق في الحياة والسلامة الجسمانية...

لنستحضر جيدا بعض فصول مسودة مشروع القانون الجنائي، التي تمنح ظروف التخفيف على القتل في حالات "الشرف"، مما يعتبر تحريضا للناس على القتل وأخذ "حقهم" بأيديهم، كما فعلوا في إنزكان وفي فاس... وعلى ضوء تلك الفصول، نستحضر رئيس الحكومة، عبد الإله بن كيران، وهو يواجه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بسؤال استفزازي: "إلى لقيتي مراتك مع شي واحد واش غادي دير؟"، فرد عليه الصبار "غادي نعيط على الشرطة وماغاديش نقتلها"، بينما كان جواب رئيس السلطة التنفيذية في البلاد "ماماتتش فينا النفس لهاد الدرجة"، ما يعني أن رئيس حكومة المغرب يوصي المغاربة "باش تكون عندهم النفس"، ويحرضهم على "أخذ حقهم بأيديهم"، بما في ذلك ممارسة جريمة القتل. والجواب نفسه نجده عند زميله في الحزب والحكومة مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، الذي عقّب على الصبار بالقول "إذا كانت للشخص برودة دم، فليغلق عليهما الباب ويستدعي الشرطة".

هذه العقلية، هي التي تفرخ "الداعشية"، وتشجع شبابا على الخروج في شاطئ أنزا بأكادير، ليتبثوا عليه لافتة تحمل شعارا يحذر السائحات من ارتداء "البيكيني"، عقلية تشجع على مطاردة وتطويق ومحاولة الاعتداء على فتاتين يرتديان الصاية بإنزكان، عقلية تحرض جمهورا هائجا على الاعتداء على مثلي في فاس... فضلا عن عشرات الحالات، التي بدأت تبرز هنا وهناك في عدد من المدن المغربية، التي يقف الأمن أمامها مواقف مقلقة، فيها الجبن، ونفض اليد، وصولا إلى ترك المعتدين يفلتون وتجريم الضحايا...

إن بلادنا اليوم أمام معركة حقيقية، لمواجهة تيارات الظلام وتجار الدين، ولتحصين مكتسبات مغرب الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية، والنضال من أجل تمتين وتطوير الحقوق المواطنية والإنسانية... التي باتت تحت تهديد "الداعشية"...

http://www.matarmatar.net/threads/9660/

Libération

Faciliter le partage des expériences sur les questions des droits de l'Homme

7796-5

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en relief, vendredi, la convergence de vues entre le Maroc et le Brésil autour de plusieurs questions des droits de l'Homme, en présentant différentes perspectives de coopération entre les deux pays.

"Il y a une convergence entre les orientations du Brésil et du Maroc en matière de justice transitionnelle et en matière d'immigration", a-t-il indiqué dans un entretien accordé à la MAP au terme d'une visite de trois jours à Brasilia.

Lors de cette visite, le président du CNDH a eu d'intenses activités avec plusieurs responsables brésiliens représentant la présidence, le gouvernement, les instances chargées de la question des droits de l'Homme et les deux Chambres du Parlement.

> Driss El Yazami a effectué une visite de trois jours à Brasilia

Se félicitant du bilan de cette visite, M. El Yazami a relevé que le CNDH a proposé à ce que l'institution nationale des droits de l'Homme, un organe qui vient de voir le jour au Brésil, soit associée au dialogue arabo-ibéro-américain des institutions nationales des droits de l'Homme, une initiative commune du Maroc et du Mexique.

Cette initiative vise à réfléchir aux moyens de construire de fortes relations de coopération et de partenariat, susceptibles de faciliter le partage des expériences, des connaissances, des meilleures pratiques, et des points de vue sur toutes les questions des droits de l'Homme.

De même, a-t-il ajouté, la deuxième perspective de coopération réside dans la formation en justice transitionnelle.

"En Afrique subsaharienne et dans le monde arabe il y a des demandes en termes de formation sur la justice transitionnelle et les comités de vérité", a fait valoir M. El Yazami, en annonçant dans ce sens que le CNDH s'apprête à ouvrir en juillet un centre de formation à Rabat qui proposera des modules de formation à destination du monde arabe et de l'Afrique subsaharienne.

Ces modules porteront, selon lui, sur l'expérience du Maroc, du Brésil, du Chili et d'Argentine, "l'idée étant de proposer au monde arabe et à l'Afrique subsaharienne des formations qui présentent des cas pratiques de quatre expériences différentes dans le domaine des droits de l'Homme".

Evoquant les efforts du CNDH en matière de promotion de l'éducation aux droits de l'Homme, M. El Yazami a indiqué que le Conseil mène depuis plusieurs mois une enquête nationale sur la société marocaine.

Cette étude, réalisée auprès de 3.300 ménages, permettra de faire un diagnostic de l'état de la société et de déterminer les besoins en éducation aux droits de l'Homme, a-t-il fait savoir.

Santé : le ministère annonce la fin de l'opération "Bouya Omar«

(**La Nouvelle Tribune (ma)** 30/06/15)
Le ministère de la Santé a annoncé officiellement, lundi, la fin de l'opération dite 'Bouya Omar » d'évacuation des patients souffrant de maladies psychologiques, enfermés aux alentours du mausolée de 'Bouya Omar » et ce, après leur soumission aux diagnostics médicaux nécessaires comme première étape de l'initiative 'Karama » (dignité).
Par la même occasion, le ministère de la Santé a fait savoir qu'une seconde étape de cette initiative s'en suivra, dans le but de permettre la réinsertion de ces patients au sein de la société et ce, conformément aux valeurs et principes des droits de l'Homme et de la Charte du patient.
Un communiqué du ministère a relevé que les hôpitaux ont accueilli quelque 795 malades, dont 5% de femmes, d'autant plus que des familles, sur la base d'une demande formulée dans ce sens, ont pu récupérer quelque 27 patients.
Et de poursuivre que l'opération de prise en charge des patients s'est déroulée en présence des membres de leurs familles au centre de santé social à 'Bouya Omar » et ce, en les faisant bénéficier de bains, de coiffures et d'habillements adéquats, avant de les présenter aux médecins généralistes, puis aux médecins psychiatres pour examiner leur état de santé et leur prescrire les médicaments et traitements nécessaires.
Par la suite, les patients bénéficiaires de cette initiative ont été évacués en compagnie d'infirmiers et de membres de leurs familles à bord d'ambulances modernes équipées, vers les hôpitaux et les autres structures de santé spécialisés proches de leurs lieux de résidence en vue de leur hospitalisation et leur traitement, précise la même source.
Pour la mise en œuvre de cette initiative et mettre un terme aux violations des droits de ces patients, ajoute-t-on de même source, le ministère a mobilisé des moyens importants et pris une batterie de mesures, entre autres, l'extension de la capacité d'accueil des hôpitaux psychiatriques, la création de nouveaux services hospitaliers intégrés, et le recrutement de 34 médecins et 122 infirmiers spécialisés en psychiatrie.
Dans le même sillage, le ministère de la Santé a mobilisé une enveloppement financière de 40 millions de DH pour l'acquisition des médicaments adéquats, outre la mobilisation de 70 ambulances pour l'évacuation des patients vers les hôpitaux et les services de santé implantés dans les différentes régions et provinces, dont les patients sont originaires.
Menée en coordination avec les autorités locales et les élus, et grâce au concours des acteurs de la société civile, cette initiative a été hautement appréciée par les familles des patients, l'opinion publique ainsi que par les organisations et associations des droits de l'Homme, souligne le communiqué.
Pour assurer le bon déroulement de cette opération, lancée le 11 juin, il a été procédé à la mise en place d'une commission centrale au sein du ministère de la Santé pour le suivi et l'accompagnement pratiques, en coordination avec les responsables régionaux et locaux. Le but étant d'apporter les solutions les plus appropriées pour l'hébergement et l'hospitalisation des patients dans des conditions optimales garantissant leur dignité.

Et la même source de poursuivre qu'il sera procédé également à la création d'institutions intermédiaires qui auront pour mission d'accueillir les patients après leur soumission au traitement au sein des hôpitaux et la stabilité de leur état, avant leur insertion dans leurs milieux familiaux.
Ces institutions auront également à offrir l'appui psychologique et éducatif aux familles des patients et ce, en coordination avec les différents acteurs et intervenants, le secteur privé, les institutions et les associations de la société civile.
Le ministère indique également que l'initiative Karama est l'une des composantes du plan national pour la santé psychique et mentale présenté par le ministre de la Santé devant SM le Roi Mohammed VI, le 26 juin 2013 à Oujda.
Ce plan national, qui s'étale sur la période 2012-2016, concerne la construction et l'équipement de trois hôpitaux pour les maladies psychiques et mentales à Agadir, à Kénitra et à El Kelaa Des Sraghna, avec une capacité d'accueil qui s'élève à 120 lits pour chaque établissement hospitalier.
Le ministère de la Santé, poursuit la même source, prévoit la construction et l'équipement d'un complexe médical, psychique et social dans la région de Bouya Oumar en vue d'accueillir et d'héberger les malades souffrant de troubles spychiques et d'assurer leur prise en charge thérapeutique et sociale, notant que ce complexe offrira des prestations de qualification et de réintégration sociale, d'accueil et d'assistance psychique aux familles des personnes malades.
D'après la même source, le ministère créera des services hospitaliers intégrés d'une capacité d'accueil qui s'élève à 30 lits pour chaque service, notant que quatre services intégrés dans les villes de Bouaarfa, Chefchaoun, Al Aroui et Tiznit sont déjà opérationnels.
Le plan porte également, poursuit le communiqué, sur le réaménagement de l'hôpital psychiatrique de Berrechid, notant l'ouverture d'un nouveau pavillon à l'hôpital psychiatrique de Tit Mellil, d'une capacité d'accueil de 18 lits, outre la mise en service d'un service intégré à l'hôpital provincial de Ben M'sik, d'une capacité d'accueil de 30 lits.
Ce plan, selon le ministère, concerne aussi le renforcement des ressources humaines spécialisées en psychiatrie, ainsi que l'augmentation du budget alloué aux médicaments de base et l'introduction des médicaments psychothérapeutique de la deuxième et de la troisième génération.
Le ministère a adressé à cette occasion ses sincères remerciements aux ministères de l'Intérieur et de la Justice et des libertés, au Conseil national des droits de l'homme, au Croissant rouge marocain, à la gendarmerie royale, à la sûreté nationale, aux forces auxiliaires, aux agents d'autorités, ainsi qu'aux élus et aux représentants de la société civile pour leurs efforts en vue de réussir cette opération.
Il a, de même, rendu un hommage appuyé à l'ensemble des responsables et des cadre médicaux et semi-médicaux, au personnel administratif et technique, aux chauffeurs des ambulances qui se sont investis avec énergie dans cette opération, et aux familles des personnes et leurs représentants pour leur compréhension et leur adhésion à cette initiative humaine.
Le ministère a adressé également ses vifes remerciements aux Chourafas de Bouya Oumar qui ont apprécié à sa juste valeur cette initiative, et apporté tout leur soutien pour assurer sa réussite, convaincus en cela de la pertinence et de l'importance de cette opération en vue de préserver la dignité de ces malades et l'aura du mausolée.

http://www.matarmatar.net/threads/9660/